مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (4) 2025

تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات الرفاهية الاجتماعية في العراق للمدة (2004-2023)

الباحثة. اسراء صبار هادي
كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الكوفة
esraas.aldhalimi@student.uokufa.edu.iq

أ.د.مايح شبيب الشمري
كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الكوفة
mayih.shabib@uokufa.edu.iq

المستخلص

على الرغم من تحقيق العراق معدلات نمو اقتصادي متفاوتة خلال الفترة (2004-2023)، إلا أن مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، مثل الإنفاق على التعليم والصحة، لم تشهد تحسنًا متناسبًا مع هذا النمو. الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى انعكاس النمو الاقتصادي على واقع الرفاهية الاجتماعية في العراق. وعليه، تتمثل مشكلة البحث في تحديد وتحليل طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، والكشف عن أسباب التباين أو ضعف الأثر في بعض القطاعات الحيوية، كقطاع التعليم مثلاً، رغم أهميته في تحقيق تنمية مستدامة وعليه يهدف البحث الى تحليل مؤشرات الرفاهية الاجتماعية والوقوف على اهم التحديات التي تواجه مؤشرات الرفاهية الاجتماعية في العراق، وينطلق البحث من فرضية مفادها أن النمو الاقتصادي في العراق يمارس دوراً كبيراً في تحقيق الرفاه الاجتماعي في العراق لذا فان زيادة النمو الاقتصادي سيسهم في تعزيز الرفاه الاجتماعي المتمثل (الانفاق على الصحة والانفاق على التعليم) واستنتج البحث أن زيادة النمو لا تنعكس مباشرة على زيادة ميزانية الرفاه الاجتماعي (التعليم ، الصحة) في نفس العام أو أن هناك أولويات إنفاق أخرى، وهذا قد يكون بسبب إعادة تخصيص الموارد نحو قطاعات أخرى وهو ما يحصل في العراق، وعند الاطلاع على مسار مؤشرات الرفاه الاجتماعي في العراق فأنها شهد انخفاضاً ملحوظاً في اغلب الاعوام وكان متذبذب في الارتفاع، وهذا يعود الى انخفاض مخصصات الانفاق الاستثماري في هذا الاتجاه ، إذ ان الزيادة تعود بشكل أساسي إلى ارتفاع النفقات التشغيلية دون الاستثمارية ويوصي البحث الى زيادة التخصيصات المالية الموجهة للقطاعين التعليمي والصحي من حجم الموازنة العامة ومن حجم النفقات الحكومية، وأيضا زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري لتطوير البني التحتية الاقتصادية والإنفاق على البحث والتطوير.

الكلمات المفتاحية: *(النمو الاقتصادي، الانفاق على التعليم , الانفاق على الصحة)*

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (4) 2025

Analysis of the Relationship Between Economic Growth and Some Social Welfare Indicators in Iraq for the Period (2004–2023)

Israa Sabbar Hadi
University of Kufa
Faculty of Economic and Administration
esraas.aldhalimi@student.uokufa.edu.iq

Dr. Mayih Shabeeb AL-Shammari
University of Kufa
Faculty of Economic and Administration
mayih.shabib@uokufa.edu.iq

Abstract

Although Iraq achieved varying rates of economic growth during the period (2004-2023), social welfare indicators, such as spending on education and health, did not witness commensurate improvements. This raises questions about the extent to which economic growth reflects the reality of social welfare in Iraq. Accordingly, the research problem is represented in identifying and analyzing the nature of the relationship between economic growth and some indicators of social welfare, and revealing the reasons for the disparity or weak impact in some vital sectors, such as the education sector, for example, despite its importance in achieving sustainable development. Accordingly, the research aims to analyze indicators of social welfare and identify the most important challenges facing indicators of social welfare in Iraq. The research is based on the hypothesis that economic growth in Iraq plays a major role in achieving social welfare in Iraq. Therefore, increasing economic growth will contribute to enhancing social welfare represented by (spending on health and spending on education). The research concluded that increased growth is not directly reflected in an increase in the budget for social welfare (education, health) in the same year, or that there are other spending priorities. This may be due to the reallocation of resources towards other sectors, such as, which is what happens in Iraq, because when looking at the path of indicators of social welfare in Iraq, it witnessed a noticeable decline in most years and was fluctuating in rise. This is due to the decrease in allocations for investment spending in this direction, as the increase is mainly due to the rise in operating expenses without investment. The research recommends increasing directed financial allocations. The education and health sectors will receive a share of the general budget and government expenditures, as well as an increase in the percentage of investment

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

spending in these sectors to develop infrastructure and spend on research and development.

Keywords: *(economic growth, education spending, health spending)*

المقدمة

شهد العراق خلال العقود الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة نتيجة للظروف السياسية والأمنية المتقلبة، والتي أثرت بشكل مباشر على أداء الاقتصاد الوطني ومستوى الرفاهية الاجتماعية للمواطنين. ويُعد النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تُستخدم لقياس أداء الاقتصاد الكلي، إلا أن هذا النمو لا يكون ذا معنى حقيقي ما لم ينعكس إيجابًا على تحسين مستوى المعيشة وتوفير سبل الحياة الكريمة للسكان. من هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشرات الرفاهية الاجتماعية، مثل الإنفاق على الصحة والتعليم.، و يسلط هذا البحث الضوء على تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي و بعض مؤشرات الرفاهية في العراق خلال المدة 2004-2023.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في موضوع الرفاهية الاقتصادية بحد ذاتها هي من الموضوعات التي تستحوذ على جانب كبير من اهتمام صانعي السياسات الاقتصادية لأغلب دول العالم، وكذا بالنسبة الى جهود المنظمات الاقتصادية الدولية التي تعد الرفاهية الهدف النهائي لبرامج التنمية المستدامة وبرامج الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة.

مشكلة البحث

على الرغم من تحقيق العراق معدلات نمو اقتصادي متفاوتة خلال الفترة (2004-2023)، إلا أن مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، مثل الإنفاق على التعليم والصحة، لم تشهد تحسنًا متناسبًا مع هذا النمو. الأمر الذي يثير التساؤل حول مدى انعكاس النمو الاقتصادي على واقع الرفاهية الاجتماعية في العراق. وعليه، تتمثل مشكلة البحث في تحديد وتحليل طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، والكشف عن أسباب التباين أو ضعف الأثر في بعض القطاعات الحيوية، كقطاع التعليم مثلاً، رغم أهميته في تحقيق تنمية مستدامة.

فرضية البحث

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن النمو الاقتصادي في العراق يمارس دوراً كبيراً في تحقيق الرفاهية الاجتماعية في العراق لذا فان زيادة النمو الاقتصادي سيسهم في تعزيز الرفاه الاجتماعي المتمثل (الانفاق على الصحة والانفاق على التعليم).

هدف البحث

1- التأصيل النظري للنمو الاقتصادي ومؤشرات الرفاهية الاجتماعية.
2- تحليل واقع النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد.
3- تحليل بعض مؤشرات الرفاهية الاجتماعية في العراق للمدة (2004-2023).

منهجية البحث

اعتمد الباحثان الجمع بين المنهج التحليلي الوصفي والذي يعد الأسلوب الأفضل للوصول الى النتائج وتحليلها وتفسيرها، واستعمال المؤشرات الكمية لتحليل معطيات مؤشرات الرفاهية الاجتماعية المتمثلة (الانفاق على التعليم، الانفاق على الصحة).

اولاً: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية

1- الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي

يشير مفهوم النمو في اللغة إلى الزيادة، حيث يُقال "نما الشيء"، أي ازداد وتوسع [1]، اما اصطلاحا يمكن تعريف النمو الاقتصادي بشكل عام بأنه توسع ذاتي في الاقتصاد يتميز بزيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي بمعدل أعلى من معدل نمو السكان، مع الحفاظ على البنية الاقتصادية القائمة. ويُظهر هذا النمو زيادة مستدامة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد، متجاوزًا التقلبات الدورية مثل فترات الكساد والانتعاش، التي كانت شائعة في الدول الرأسمالية المتقدمة خلال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية [2]. ويعد موضوع النمو الاقتصادي من أهم القضايا التي تشغل اهتمام الاقتصاديين في العصر الحديث، سواء في الدول المتقدمة أو الدول الأقل نموًا. ويختلف معنى النمو الاقتصادي بين المختصين، مما يجعل من الضروري وضع تعريف دقيق لهذا المصطلح. ولتحقيق ذلك، يجب التعمق في طرق القياس التي تساعد على التمييز بين الدول النامية وغيرها. اذ تواجه الدول الأقل نموًا تحديًا كبيرًا يتمثل في الركود الاقتصادي المزمن الذي استمر لفترات طويلة. ولكي تحقق هذه الدول النمو، ينبغي عليها التغلب على هذا الركود وتحفيز اقتصادها ليصبح قادرًا على الحركة الذاتية. ولهذا السبب، تركز الدراسات التنموية على معالجة الركود الاقتصادي وسبل تجاوزه [3]. ومن بين المفاهيم المقدمة للنمو الاقتصادي يذكر: سيمون كوزنتس (Simon Kuznets) بأن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

النمو الاقتصادي لبلد ما يمكن تعريفه" كأرتفاع في المدى الطويل لقدرة عرض سكانه لتشكيلة موسعة من السلع الاقتصادية بطريقة دائمة، وإمكانية النمو هذه هي مبنية على التقدم التقني والتعديلات المؤسساتية والإيديولوجية المطلوبة ،وبصفة عامة النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الناتج الإجمالي الصافي وبالتالي فهو ظاهرة كمية يمكن قياسها، وهو أيضا ظاهرة ذات فترة طويلة " [4] ويعرفه (Pigou) كمية السلع والخدمات المنتجة والمتاحة للمواطنين خلال فترة زمنية معينة، مقروناً بأنخفاض التكاليف ، أو جودة أعلى، أو زيادة في الكميات مقارنة بما كان عليه في السابق [5] . ويقاس النمو الاقتصادي بالآثار الكمية الناتجة عن زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد خلال فترة زمنية معينة، ومن أبرز مؤشرات قياسه[6] :

أ- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): يعبر عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة خلال فترة معينة. يشمل إنفاق الأسر، والقطاع الخاص، والحكومة، وصافي الصادرات. ويُعد مؤشرًا رئيساً لحالة الاقتصاد ويُقاس عادة بالتغير السنوي في الناتج المحلي.

ب- متوسط الدخل الفردي: يعكس مستوى الرفاهية المادية للفرد، ويُعد من أهم مؤشرات التقدم الاقتصادي، بشرط أن تكون الزيادة في الدخل حقيقية ومستدامة، من المهم ملاحظة أن ارتفاع الدخل القومي لا يعني دائمًا تحسن دخل الفرد إذا زاد عدد السكان بنفس المعدل أو أكثر [7].

2- الإطار المفاهيمي للرفاهية الاجتماعية

يشير مفهوم الرفاهية الاجتماعية إلى مجموعة العوامل أو العناصر التي تشارك في تحديد نوعية حياة الشخص والتي هي في نهاية المطاف تلك التي ستسمح له بالتمتع والحفاظ على وجود سلمي، دون حرمان ومع وجود ثابت في حالة الرضا. وإن تحديد الرفاهية الاقتصادية للمجتمع يرتكز على معيار الدخل ودرجة عدالة توزيعه بين أفراد وفئات المجتمع بحيث يؤمن المستوى المعيشي الكافي للفرد في ظل المستوى العام للأسعار السائدة في السوق، وهنا لا بد من تأكيد حقيقة أساسية تعد شرطاً ضرورياً وكافياً في آن واحد لتحقيق الرفاهية ألا وهي عامل الاستقرار الاقتصادي الذي يدعم عملية النهوض بالواقع المعيشي للمجتمع، وبذلك فأن جميع مقاييس التفاوت الاقتصادي للمجتمع تستند إلى ضرورة استقرار الدخل كمؤشر مهم في عملية قياس المستوى الحقيقي للرفاهية الاجتماعية وسيتم التطرق الى اهم مؤشرين لقياس الرفاهية الاجتماعية اهمها [8] :-

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

أ- **الانفاق على التعليم**

تناول الأدب الاقتصادي ونظريات التنمية الاقتصادية أهمية الإنفاق الحكومي بشكل عام، مع التركيز على الإنفاق على التعليم في كل من الدول النامية والمتقدمة. يعد الانفاق العام أداة أساسية للسياسة المالية التي تستخدمها الحكومة لتحقيق أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة , ويعكس حجم الانفاق العام فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.و يعرف الانفاق العام بأنه المبالغ المدفوعة من قبل الحكومة لتلبية احتياجات المجتمع، ويشمل النفقات على السلع والخدمات والمدفوعات التحويلية مثل الدعم للعائلات والشركات وفوائد الديون ،إذ يُعد الإنفاق على التعليم أحد أبرز أدوات السياسة المالية التي تسهم بشكل كبير في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بأسره، فضلاً عن دوره المحوري في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية ويُعد الاستثمار في التعليم بمثابة استثمار في رأس المال البشري، إذ يحقق عوائد اقتصادية ملموسة على المستويين الفردي والوطني. ولا تقتصر هذه العوائد على الجانب الاقتصادي فقط، بل تشمل أيضاً جوانب اجتماعية وسياسية وتنموية. كما يُشكل تمويل التعليم والإنفاق عليه عنصراً أساسياً في دعم أي نظام تعليمي، إذ يُمكّنه من تلبية احتياجاته من الموارد البشرية والمادية. وبدون التمويل الكافي، يواجه النظام التعليمي تحديات كبيرة تعيقه عن أداء مهامه الأساسية، بينما يسهم توفر الموارد المالية في تخفيف هذه التحديات وإيجاد حلول فعالة لها[9] فالإنفاق على التعليم يلعب دوراً كبيراً في تطور اعداد الطلبة وزيادة استيعابهم وذلك بتوفير الإمكانيات والتسهيلات التي من شأنها ان تسارع في عملية الفهم لديهم. ومن الجدير ذكره هنا ان نجاح أي خطة تعليمية يعتمد بالأساس على التقدير السليم للاحتياجات المالية لقطاع التعليم وكيفية توزيع هذه الاحتياجات بالشكل الأمثل بين فروع التعليم المختلفة والتقدير السليم للاحتياجات المالية يمكن بالتالي من ربط الخطط التعليمية بخطط الدولة الاقتصادية والاجتماعية[10].

وتظهر تجارب العديد من الدول في القرن الواحد والعشرين أنها غالبًا ما تُخصص ميزانيات كبيرة للتعليم، بالرغم من الإمكانات الاقتصادية المحدودة، انطلاقًا من الإيمان الراسخ بأن هذه الاستثمارات تُعدّ أساسية لبناء قاعدة قوية لأي نمو اقتصادي مستقبلي. وقد ساهمت جميع القطاعات الاقتصادية في دعم وزيادة الإنفاق على التعليم، وليس قطاع التصنيع وحده كما أشار فردريك إيدنج. كما يتضح من التجارب أن هناك تفاعلًا وثيقًا بين نمو التعليم والرفاهية الاقتصادية. فعلى عكس ما طرحه جون فيزي، الذي يرى أن زيادة الإنفاق التعليمي تتبع الرفاهية الاقتصادية، فإن التعليم يسهم بشكل مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي، ويصبح تزايد الإنفاق عليه عنصرًا أساسيًا لا يمكن إغفاله، بغض النظر

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

عن مستوى النمو الاقتصادي القائم. ومن جهة أخرى، فإن أي تحسن في الاقتصاد الوطني يؤدي إلى توفير إمكانات أكبر لدعم التعليم وزيادة نفقاته. وهكذا يظهر الترابط العضوي بين النمو الاقتصادي والنمو في قطاع التعليم، حيث يدعم كل منهما الآخر لتحقيق التنمية الشاملة[11] .

ب- الانفاق على الصحة:

أنّ الانفاق الصحي الحكومي، هو جزء من الانفاق العام ويخصص لتمويل القطاع الصحي ضمن الموازنة العامة للدولة. حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ويشمل الانفاق الصحي جميع المصروفات على خدمات الرعاية الصحية مثل التشخيص والعلاج والرعاية طويلة الأجل، بالإضافة إلى الوقاية الصحية[12] . ان الهدف الاساسي لكل دولة هو ايصال الخدمات العامة بصورة عامة للمواطنين وتوفير الخدمات الصحية بصورة خاصة، وبغض النظر عن النظم الاقتصادية الموجودة في المجتمع فأن المختصين بالحسابات يضعون وصفا شاملا لمصادر الانفاق الصحي ومساره في المنظمة الصحية وكيف تتم ادارته، وعلى هذا الاساس فهي تحدد الانفاق الكلي على الخدمات الصحية بالنسبة الى الانفاق الحكومي والانفاق الخاص والمشترك [13] , أذ إن الصحة الافضل تعد المؤشر لزيادة الإنتاجية والتماسك الاجتماعي والرفاه الاقتصادي [14]. يُعد الإنفاق على الصحة من أهم استثمارات الحكومات والمجتمعات لتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. و تتجلى أهمية الإنفاق على الصحة في النقاط الاتية: -

- تطور رأس المال البشري: يُعد الإنفاق على الصحة استثمارًا في بناء رأس المال البشري ومحركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي , فالصحة الجيدة ترتبط بزيادة الإنتاجية وارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي. كما أن الرعاية الصحية الشاملة ترفع من مستوى المهارات وتخلق فرص عمل جديدة، وتخفف الأعباء المالية، مما يحد من الفقر ويقلل الفوارق الاجتماعية [15].
- التخطيط الأمثل للموارد الاقتصادية في القطاع الصحي: التخطيط الصحي يعتمد على تحديد الأهداف المستقبلية بدقة، واختيار الوسائل المناسبة لتحقيقها، مما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة , ومن منظور اقتصادي، فإن توجيه الموارد إلى الاحتياجات الصحية ذات الأولوية يعزز الكفاءة ويحقق أفضل النتائج الصحية مقابل الاستثمار [16].
- تطور الخدمات الصحية: تعد خدمات الرعاية الصحية من أعمدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤثر بشكل مباشر على القطاعات الأخرى، وتسهم في زيادة الدخل القومي وتحسين مستوى المعيشة، مما يجعلها عنصرًا محوريًا في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء [17].

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

ثانياً: تحليل واقع النمو الاقتصادي ومتوسط نصيب الفرد منه في العراق للمدة (2004-2023)

يتمثل الناتج المحلي الإجمالي العراقي في قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال سنة معينة ويسهم القطاع النفطي في تكوينه فضلاً عن بقية القطاعات ، إلا إن النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي تأتي من الإيرادات النفطية لكون الاقتصاد العراقي يتسم بالاختلال الهيكلي في تركيبة هيكل الناتج المحلي الاجمالي (GDP) مما تسبب في زيادة نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية على حساب تراجع انتاجية قطاعات الاقتصاد الأساسية المتمثلة في (القطاع الزراعي والصناعي والخدمي) ، الأمر الذي انعكس في عدم تحقيق التوازن الاقتصادي ، وذلك بفعل الازدواجية في القطاعات الاقتصاديَّة . يتضح من الجدول (1) أن الناتج المحلي الإجمالي في العراق اتخذ مسارًا تصاعديًا خلال مدة البحث (2004–2023)، ففي عام 2004 بلغ الناتج المحلي الإجمالي (53,235) مليار دينار، واستمر بالارتفاع ليصل إلى (156,670) مليار دينار في عام 2008، بمعدل تغير سنوي موجب بلغ (40.51%). ويُعزى هذا الارتفاع إلى الإيرادات المالية الكبيرة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط وزيادة الصادرات النفطية، وواصل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعه ليبلغ (273,587) مليار دينار في عام 2013، بمعدل تغير سنوي موجب بلغ (7.6%)، ويعود ذلك إلى الاستمرار في ارتفاع الإيرادات النفطية ونجاح البنك المركزي العراقي في خفض معدلات التضخم خلال تلك المدة. إلا أن الناتج المحلي الإجمالي شهد انخفاضًا ملحوظًا خلال عامي (2014–2015)، إذ بلغ (266,332) مليار دينار عام 2014 بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (-2.65%)، وواصل الانخفاض في عام 2015 ليبلغ (194,680) مليار دينار بمعدل تغير سالب بلغ (–26.9%) ويُعزى هذا التراجع إلى العمليات العسكرية ضد الجماعات الإرهابية وما نتج عنها من دمار للبنى التحتية، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية وتراجع الإيرادات النفطية، وهو ما يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، وضعف القطاعات غير النفطية، فضلاً عن تفشي الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة , بعدها عاد الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع في عام 2016، إذ بلغ (196,924) مليار دينار بمعدل تغير موجب بلغ (1.15%)، واستمر بالارتفاع ليصل إلى (276,157) مليار دينار لعام 2019 بمعدل تغير سنوي موجب بلغ (2.69%) ويعزى هذا النمو إلى استعادة العراق لمكانته في السوق النفطية وزيادة إنتاجه النفطي، ما انعكس إيجابًا على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما مع انخفاض الإنفاق العسكري خلال تلك المدة. وشهد عام 2020 تراجعًا في GDPعام إذ بلغ (215,661) مليار دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (21.91 - %)، نتيجة تفشي جائحة (19-

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

COVID) والذي اجتاح مختلف بلدان العالم وتسبب في اختلال اقتصادات تلك البلدان بسبب سياسات الإغلاق شبه التام بين مختلف دول العالم فضلاً عن الإجراءات الوقائية ومنها تقليص الدوام الرسمي لمختلف مفاصل الدولة وكذلك انخفاض أسعار النفط بسبب ارتفاع حالات الإصابة بفايروس كورونا وإدراك العالم خطورة الوباء فانعكست تلك المخاوف على الطلب على النفط مما أدى إلى انخفاض أسعاره وبهذا شهد الاقتصاد العراقي ازمة مزدوجة تمثلت بفايروس كورونا (COVID-19) والتي انعكست على الاقتصاد العراقي من خلال تأثيرها على أسعار النفط حين ذاك والذي يعد المورد الرئيس للاقتصاد العراقي، وفي الاعوام (2021 , 2022) عاد الناتج المحلي الإجمالي للارتفاع حتى بلغ (383,046) مليار دينار بمعدل تغير سنوي موجب بلغ (27.20%) لعام 2022 ويُعزى ذلك إلى تعافي الاقتصادين العالمي والعراقي من آثار الجائحة، يرافقها رفع القيود وزيادة الحصص الشهرية لمقررات (اوبك بلاص) وتعافي اسعار النفط الخام العالمية جراء زيادة الطلب العالمي مقارنة مع عام 2020 الامر الذي اسفر عنه زيادة وارتفاع الصادرات العراقية، لا سيما النفطية منها، التي تُعد المصدر الرئيس للإيرادات، مما انعكس إيجابًا على الاقتصاد الكلي للعراق ، وشهد عام 2023 انخفاضاً في معدل نمو الناتج ليصل الى -13.84% بقيمة اجمالية وصلت الى (330,046) مليار دينار ويعزى ذلك الى انخفاض مستوى أنتاج النفط الخام بنسبة 38.2% .

الجدول (1)

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية ومتوسط دخل الفرد للمدة (2004- 2023)

الاعوام	GDP (مليار دينار)	معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية %	عدد السكان (مليون نسمة)	متوسط نصيب الفرد من الناتج (مليون دينار)
2004	53,235	--------	27.137	1.962
2005	73,533	38.13	27.962	2.630
2006	95,588	29.99	28.811	3.318
2007	111,504	16.65	29.682	3.757
2008	156,670	40.51	30.577	5.124
2009	130,643	16.61-	31.664	4.126
2010	162,064	24.05	32.489	4.988
2011	217,327	34.10	33.338	6.519
2012	254,225	16.98	34.207	7.432
2013	273,587	7.62	35.095	7.796
2014	266,332	2.65-	36.004	7.397
2015	194,680	26.90-	37.760	5.156
2016	196,924	1.15	38.700	5.088
2017	221,665	12.56	39.620	5.595

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

6.625	40.590	21.32	268,918	2018
6.699	41.222	2.69	276,157	2019
5.068	42.555	21.91-	215,661	2020
6.918	43.530	39.64	301,152	2021
8.692	44.070	27.20	383,064	2022
7.323	45.070	13.84-	330,046	2023

الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على :

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات القومية، نشرات سنوية متفرقة للمدة (2004-2023).
- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، تقارير سنوية متفرقة للمدة (2004-2023).

$$gt = \left(\frac{p_t}{p_o}\right) - 1 * 100$$

وتجدر الاشارة إلى إنَّ التطور الذي لحق في (GDP) لا يعني شيئاً بارز الاهمية بالنسبة للعملية التنموية في العراق ، إذ إنَّ نمط الانتاج في القطاعات الاقتصاديَّة الأخرى (الزراعة والصناعة التحويلية) التي تمثل القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي ، لم يصاحبها ذلك التطور بفعل التركيز على الصادرات النفطية لكون القطاع النفطي يُعد القطاع الرائد في العراق بالمقارنة مع تدني الانشطة الأخرى (الصناعي والزراعي) بشكل كبير جداً ، وهذا ينبئ بوجود خطر حقيقي قد اصاب الاقتصاد العراقي ومن هنا تبرز ضرورة الاهتمام في القطاعات الأخرى بغيةً جعل الاقتصاد العراقي أكثر تنويعاً ومرونة في مواجهة الازمات والصدمات الخارجية ، وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل والسعي في توسيع دور القطاع الخاص بشقيه (المحلي والاجنبي) لما له من دورا فعال في رفع مستوى النشاط الاقتصادي، وكذلك من خلال زيادة مساهمة القطاعات السلعية الأخرى.

اما بصدد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يوضح الجدول (1) حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2004-2023)، والتي تتأثر بتقلبات الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على النفط فخلال هذه المدة، شهدت حصة الفرد تذبذبًا كبيرًا، مما يعكس تأثر الاقتصاد بتقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية. اما عن المدة (2004-2013) ، سجلت حصة الفرد ارتفاعًا كبيرًا اذ كانت تبلغ (1,962) مليون دينار لعام (2004) ارتفعت الى (7,796) مليون دينار لعام (2013) وذلك نتيجة لزيادة اسعار صادرات النفط ورفع العقوبات المفروضة على العراق ، ومع ذلك تراجعت حصة الفرد في عام 2015 بنسبة (- 30.30 %) بقيمة اجمالية وصلت (5,156) مليون دينار نتيجة للتدهور الأمني بسبب الإرهاب وانخفاض أسعار النفط ، اما عن المدة (2015-2023) شهدت حصة الفرد تقلبات حادة تعكس هشاشة الاقتصاد الوطني واعتماده الكبير على صادرات النفط، فضلاً عن التأثر السريع بالأزمات الداخلية والخارجية.، عام 2020 كان عامًا

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

مفصليًا، إذ انخفض دخل الفرد بشكل كبير إلى 5.068مليون دينار، نتيجة صدمة مزدوجة تمثلت في جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، ما أدى إلى تراجع كبير في الإيرادات العامة وركود اقتصادي واسع، حيث انكمش الناتج المحلي بنسبة (-21.9%) وبعد عام 2020 و مع انتهاء أزمة جائحة كورونا وتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية شهدت حصة الفرد تحسنًا ملحوظاً اذا وصلت القيمة الاجمالية الى (8,692) مليون دينار لعام (2022) بنسبة نمو بلغت (25.64%) على اثر الزيادة التي حصلت في الناتج المحلي الاجمالي يرافقها ارتفاع طفيف بحجم السكان .وفي عام 2023، فقد انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى (7,323) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ (-15.75%) بسبب السياسات التقييدية التي وضعها البنك الفيدرالي على العراق ، مما يعكس تحديات اقتصادية جديدة تواجهها البلاد.

ثالثاً: تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات الرفاهية الاجتماعية

1: العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشر الانفاق على التعليم

يلاحظ من الجدول (2) تزايد الانفاق من قبل الحكومة على التعليم بنسبة بسيطة ، اذ بلغت ميزانية التعليم في عام 2004 حوالي (1,455) مليار دينار، وهو ما يمثل نسبة (4.53%) من إجمالي النفقات الحكومية و(2.73%) من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عام 2005، رغم ارتفاع إجمالي النفقات الحكومية، إلا أن نسبة التعليم منها ارتفعت بشكل طفيف إلى (5.54%) من اجمالي النفقات العامة ، إلا ان تواضع مساهمة التعليم إذ بلغت 1.99% من GDP نتيجة التغيرات السياسية التي اثرت بشكل كبير على الانفاق على التعليم واستمرار الاحتلال الامريكي على العراق والاضرار التي تولدت من استمرار هذا الغزو ، مما يشير إلى أن التعليم لم يكن ضمن الأولويات في تلك المدة. وفي عام 2007 زادت مخصصات التعليم تدريجيًا ، حيث ارتفعت إلى (6.34%) من إجمالي النفقات ، مما يعكس بداية إدراك الحكومة لأهمية الاستثمار في هذا القطاع ، رغم استمرار التحديات الأمنية والاقتصادية ، ومع ارتفاع الإيرادات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق الدولي والتي شكلت حوالي(95-98%) من إيرادات الموازنة العامة كونها تعد الممول الأساسي للأنفاق الحكومي ، ارتفعت نسبة التخصيصات المالية لقطاع التعليم في الأعوام اللاحقة لتصل الى حوالي(14.21 %) في عام 2009، وهي من أعلى المستويات خلال المدة المدروسة، حيث خصصت الحكومة موارد إضافية لتحسين البنية التحتية التعليمية، ثم بعد ذلك بدأت النفقات المخصصة لقطاع التعليم بالانخفاض بنسبة بسيطة نتيجة انخفاض إيرادات الدولة العامة ، بسبب التراجع في أسعار وعوائد الإيرادات

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

النفطية، وتخصيص الجزء الأكبر من الانفاق نحو القطاعات الأخرى لاسيما العسكرية منها ، بسبب الاحداث التي تعرض لها العراق في عام 2014 والهجمات الإرهابية على بعض مناطق العراق ومن ثم بعد ذلك اخذت النفقات بالارتفاع اذ شكلت ما نسبة حوالي (11.24 **%**) في عام 2015 ، على الرغم من الأزمة المالية التي بدأت نتيجة لانخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى التكاليف الكبيرة للحرب ضد التنظيمات الإرهابية، ففي عام 2016، بلغت نسبة الإنفاق على التعليم 13.25%، مما يشير إلى استمرار الحكومة في دعم التعليم على الرغم من العجز المالي الذي واجهته .

جدول (2)
العلاقة بين نمو GDP والانفاق على التربية والتعليم للمدة (2004-2023) (مليار دينار)

السنوات	GDP	معدل النمو GDP %	اجمالي الانفاق العام	مجموع ميزانية التربية والتعليم العالي	نسبة الانفاق الحكومي على التعليم من اجمالي النفقات%	نسبة الانفاق الحكومي على التعليم من الناتج الإجمالي %
2004	53,235	--------	32,117	1,455	4.53	2.73
2005	73,533	38.13	26,375	1,462	5.54	1.99
2006	95,588	29.99	38,806	2,074	5.34	2.17
2007	111,504	16.65	39,031	2,476	6.34	2.22
2008	156,670	40.51	59,403	5,262	8.86	3.36
2009	130,643	-16.61	52,567	7,470	14.21	5.72
2010	162,064	24.05	70,134	6,784	9.67	4.19
2011	217,327	34.10	78,757	7,941	10.08	3.65
2012	254,225	16.98	105,139	9,494	9.03	3.73
2013	273,587	7.62	119,127	10,614	8.91	3.88
2014	266,332	-2.65	115,937	9,936	8.57	3.73
2015	194,680	-26.90	82,813	9,312	11.24	4.78
2016	196,924	1.15	73,571	9,732	13.23	4.94
2017	221,665	12.56	75,490	4,027	5.33	1.82
2018	268,918	21.32	80,873	4,065	5.03	1.51
2019	276,157	2.69	111,723	4,349	3.89	1.57
2020	215,661	-21.91	76,082	3,991	5.25	1.85
2021	301,152	39.64	102,849	4,460	4.34	1.48
2022	383,064	27.20	116,959	4,778	4.09	1.25
2023	330,046	-13.84	142,435	13,955	9.80	4.23

الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على :

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

- جمهورية العراق، الوقائع العراقية، قانون الموازنة العامة الاتحادية، اعوام متفرقة، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، نشرات احصائية للمدة (2003-2023)
- النسب من عمل الباحثان* الانفاق على التعليم يشمل (وزارة التربية، وزارة التعليم العالي).

$\frac{SE}{PE} * 100$:- نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق

$\frac{SE}{GDP} * 100$:- نسبة الانفاق على التعليم من الناتج

وشهد عام 2017 انخفاضًا كبيرًا في ميزانية التعليم ، حيث وصلت الى (5.33%) من إجمالي النفقات الحكومية و(1.82%) من (GDP) جاء هذا الانخفاض نتيجة العجز المالي الكبير، حيث تراجعت أسعار النفط ولم تكن هناك مصادر أخرى كافية لتمويل الإنفاق الحكومي، وفي 2018 و2019، استمر التراجع، حيث بلغت نسبة الإنفاق على التعليم (3.89%) في 2019، وهو أدنى مستوى خلال العقد الماضي، مما يعكس تحويل الموارد إلى سداد الديون وتحقيق الاستقرار المالي، خلال عام 2020، استمر انخفاض التمويل المخصص للتعليم ، حيث وصلت النسبة إلى 5.24% من إجمالي النفقات، نتيجة التأثيرات السلبية لجائحة كورونا التي دفعت الحكومة إلى إعادة ترتيب أولوياتها المالية ، في عامي (2021, 2022) ظلت نسبة الإنفاق على التعليم منخفضة، اذ بلغت (4.09%) في 2022، مما يعكس استمرار ضعف الأولوية الممنوحة لهذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى ، ومع ذلك شهد عام 2023 تحسنًا ملحوظًا، حيث ارتفعت ميزانية التعليم إلى (13,955) مليار دينار، وزادت النسبة إلى (9.80%) من إجمالي النفقات الحكومية، ويفسر هذا التحسن ارتفاع الإيرادات النفطية وتحسن الوضع المالي العام ، مما سمح بزيادة الاستثمار في التعليم كجزء من خطط التنمية طويلة الأجل .

يتّضح من البيانات الواردة في الجدول (2) أن حجم النفقات المخصصة للتعليم شهدت تقلبات خلال مدة البحث، حيث ارتفعت في بعض الأعوام وانخفضت في أخرى، وما يخصص من تلك النفقات تهيمن عليه النفقات الجارية ، مثل الرواتب، والصيانة، والوقود، والقرطاسية، وهي ضرورية لاستمرار العملية التعليمية على حساب الاستثمارية والتي تشمل بناء وتطوير المدارس والجامعات، وشراء المعدات، وتمويل البعثات العلمية، فإنها تُشكّل نسبة ضئيلة رغم أهميتها في تطوير القطاع، بسبب تدني نسبة ما يُخصص لهذا القطاع ضمن الموازنة العامة، حيث غالبًا ما يتم تغليب الضرورات الأمنية على حساب الأولويات التنموية ، ويرتبط هذا التذبذب بعدة عوامل، من أبرزها السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة تبعًا لمستوى الإيرادات العامة المتأثرة بتقلبات أسعار النفط الخام.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

2: العلاقة بين النمو الاقتصادي ومؤشر الانفاق على الصحة

يلاحظ من خلال معطيات جدول (3) ان في عام (2004) بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي على الصحة (1,385) مليار دينار، ما يمثل (4.31%) من إجمالي النفقات الحكومية و (2.60%) من GDP في عام (2005)، ثم انخفضت القيمة الاجمالية لعام 2005 إلا انها شكلت نسبة 5.04% وإلى (1.81%) من الناتج المحلي، على الرغم من زيادة إجمالي النفقات العامة. وهذا الانخفاض يعكس توجه الحكومة نحو تمويل قطاعات أخرى، ربما الأمن والبنية التحتية، في ظل الأوضاع غير المستقرة بعد الاحتلال الامريكي ، مع حلول عام 2006 ولغاية 2009 ارتفعت القيمة الاجمالية للأنفاق الصحي الى (4,133) مليار دينار وشكلت نسبة الى 7.86% لعام 2009، مما يشير إلى إدراك الحكومة لأهمية الاستثمار في هذا مدعومة بزيادة الإيرادات النفطية التي وفرت تمويلًا أكبر للخدمات الصحية، ويتبين كذلك خلال المدة (2014 - 2019) ، لم تصل نسبة الإنفاق على الصحة ضمن إجمالي النفقات الحكومية الى 7 %ولم تصل الى 3% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما قد يعود إلى إعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الأمنية والعسكرية لمواجهة التحديات الإرهابية التي شهدها العراق خلال تلك الفترة إذ شهد العراق خلال هذه الفترة تحديات مزدوجة من جهة انخفاض كميات واسعار النفط الخام ومن جهة مواجهة الارهاب وزعزعة الاستقرار الامني , مما اضطر الحكومة إلى تقليص إنفاقها على القطاعات غير الأساسية من ضمنها الانفاق على الصحة وبخاصة الاستثماري منها .

اما خلال الاعوام (2020-2023) شهد ارتفاع نسبة الانفاق الصحي، بسبب تداعيات جائحة كورونا دفعت الحكومة إلى زيادة الإنفاق على الصحة لتلبية الاحتياجات الطارئة للقطاع الطبي، بعدها بدأ التحسن في اسهار النفط الخام أسفر زيادة الإيرادات النفطية التي سمحت للحكومة بإعادة الاستثمار في الخدمات الصحية، ضمن خطط التنمية طويلة الأجل. وعليه يمكن القول يوجد انحراف واضح بين الإنفاق المخطط والمنفذ فعليًا خلال الفترة (2004–2023)، ما يعكس قصورًا في فاعلية موازنة البنود المعتمدة، ويؤشر على ضعف الأداء المؤسسي الحكومي وغياب آليات المراقبة والمتابعة الفعالة من قبل صانعي السياسات , وإن هذا الخلل يقوّض قدرة المؤسسات العامة على توجيه إنفاقها نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويقلص من فعاليتها في مواجهة التحديات وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني مما يؤكد التراجع المستمر في النفقات الاستثمارية، مما ينعكس سلبًا على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملة .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

من جهة أخرى، فإن تدني نسبة الإنفاق الصحي الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي لا يمكن تفسيره بضعف الموارد المالية للدولة، كون العراق يتمتع بموارد نفطية كبيرة تمكّنه من تمويل القطاعات كافة، وإنما يُعزى هذا التراجع إلى ضعف إدراك الدولة لأهمية الصحة البشرية كعنصر حاسم في رفع الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية، كما أن محدودية مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات الصحية أسفر عن تحميل القطاع العام العبء الأكبر، ما أدى إلى تدهور جودة الخدمات الصحية المقدمة، وتعدد أوجه الإخفاق في تلبية الاحتياجات الصحية للمجتمع , وفي هذا السياق، فإن نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لا تعكس بدقة نوعية مصادر التمويل المعتمدة، مما يستدعي ضرورة توضيح التوازن بين النفقات العامة والنفقات الخاصة ، ويُعد الإنفاق العام عنصرًا حاسمًا في تمويل الرعاية الصحية في العراق، إذ إن تعزيز كفاءته وجودته يسهم في تخفيف العبء المالي المباشر على الأسر، وتوسيع نطاق التغطية الصحية، بما يضمن تمتع الأفراد بمستويات صحية ملائمة وقدرة أعلى على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية .

الجدول (3)

تطور العلاقة بين GDP والانفاق على الصحة للمدة (2004-2023) (مليار دينار)

الاعوام	GDP	معدل نمو GDP	الانفاق العام على الصحة	اجمالي الانفاق العام	نسبة الانفاق الحكومي على الصحة من اجمالي النفقات%	نسبة الانفاق الحكومي على الصحة من GDP %
2004	53,235	_____	1,385	32,117	4.31	2.60
2005	73,533	38.13	1,329	26,375	5.04	1.81
2006	95,588	29.99	1,390	38,806	3.58	1.45
2007	111,504	16.65	2,291	39,031	5.87	2.05
2008	156,670	40.51	2,347	59,403	3.95	1.50
2009	130,643	-16.61	4,133	52,567	7.86	3.16
2010	162,064	24.05	5,759	70,134	8.21	3.55
2011	217,327	34.10	5,469	78,757	6.94	2.52
2012	254,225	16.98	6,292	105,139	5.98	2.47
2013	273,587	7.62	7,323	119,127	6.15	2.68
2014	266,332	-2.65	6,529	115,937	5.63	2.45
2015	194,680	-26.90	5,404	82,813	6.53	2.78
2016	196,924	1.15	5,044	73,571	6.86	2.56
2017	221,665	12.56	3,834	75,490	5.08	1.73
2018	268,918	21.32	4,302	80,873	5.32	1.60

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

2.28	5.64	111,723	6,306	2.69	276,157	2019
2.67	7.57	76,082	5,757	-21.91	215,661	2020
2.49	7.28	102,849	7,485	39.64	301,152	2021
2.15	7.04	116,959	8,235	27.20	383,064	2022
2.94	6.81	142,435	9,703	-13.84	330,046	2023

الجدول من عمل الباحثان بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير سنوية متفرقة للمدة (2004-2023)

الاستنتاجات

1- أن النمو الاقتصادي يؤثر بشكل إيجابي ولكن بشكل طفيف على مؤشرات الرفاهية وهو ما يؤكد أن زيادة النمو الاقتصادي ليست كافية وحدها لتحقيق مستوى متقدم في الرفاهية الاجتماعية , لأن العلاقة بين المتغيرات معقدة وتحتاج إلى تخطيط استراتيجي طويل الأجل , وعلى الحكومة العراقية ان توازن بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية حتى تتمكن من تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين مستوى الرفاهية وهو ما يتفق مع فرضية البحث.

2- إنَّ التطور الذي لحق (GDP) لا يعني شيئاً بارز الاهمية بالنسبة للعملية التنموية في العراق , إذ إنَّ نمط الانتاج في القطاعات الاقتصاديَّة الأخرى (الزراعة والصناعة التحويلية) التي تمثل القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي , لم يصاحبها ذلك التطور بفعل التركيز على الصادرات النفطية لكون القطاع النفطي يُعد القطاع الرائد في العراق بالمقارنة مع تدني الانشطة الأخرى (الصناعي والزراعي) بشكل كبير جداً , وهذا ينبئ بوجود خطر حقيقي قد اصاب الاقتصاد العراقي ولابد من معالجة المشاكل التي اصابت هذه القطاعات سواء التابعة للقطاع العام او الخاص , مما قد يجعله يغوص في تحديات المستقبل التي لا يستطيع الصمود امامها .

3- عند استعراض ارتفاع الانفاق العام في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث يعود الى اسباب متعددة منها ارتفاع النفقات التشغيلية و الانفاق الحربي والتضخم في مقدار الرواتب والفساد الاداري وهدر الاموال العامة وسوء استغلال السلطة والذي ادى الى ضياع الكثير من النقد الاجنبي وعدم استغلالها في الاتجاه المناسب لغرض تحقيق المنفعة العامة , وبالتالي لم يكن هنالك دور فعال للأنفاق العام في تحقيق الاستقرار الرفاه الاقتصادي المرجو , وان كان هنالك استقرار فهو نسبي لأنه لم يساهم بمعالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

4- على الرغم من زيادة حجم الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق إلا أنه لم يسهم بشكل كبير في رفع مستوى انتاجية عنصر العمل، وذلك لان مخرجات التعليم لا تتوافق واحتياجات سوق العمل، أي إن هنالك انخفاض واضح في حجم الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك من النفقات العامة على الرغم من حجم الإنفاق المطلق خلال مدة البحث أي ما يخصص للقطاع التعليمي لم يرتق إلى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع أهمية هذا القطاع الحيوي الذي يعد محوراً مهماً في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

5- ان ارتفاع الانفاق الصحي الحكومي خلال مدة الدراسة لم يؤمن استثمارا حقيقيا للموارد المالية الصحية ولا سيما الانحراف الكبير بين الانفاق الحكومي المخطط والانفاق الحكومي الفعلي تسبب في هدر كبير للموارد المالية ولاسيما الموارد المالية الصحية , فضلاً عن عدم وجود استراتيجيات حقيقية تعمل على استثمار المواد المالية الصحية بصورة كفؤة .يرافقه عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاضطرابات المدنية والفساد المالي والإداري اسهم في حدوث نقص حاد في عرض الخدمات الصحية مقابل ارتفاع كبير في الطلب الصحي على تلك الخدمات في عموم القطاع الصحي العراقي , ناهيك عن عدم وجود شراكة حقيقية بين القطاع الصحي العام والقطاع الصحي الخاص على نحو يعزز بيئة الاستثمار الصحي مما يؤثر سلباً على الرفاهية الاجتماعية .

التوصيات:

1- زيادة التخصيصات المالية الموجهة للقطاعين التعليمي والصحي من حجم الموازنة العامة ومن حجم النفقات الحكومية، وأيضا زيادة نسبة الإنفاق الاستثماري في هذه لتطوير البني التحتية والإنفاق على البحث والتطوير.

2- من الضرورة تنويع مصادر تمويل القطاع التعليمي وايجاد مصادر بديلة للتمويل الحكومي للقطاع التعليم في العراق، مع امكانية الاستفادة من تجارب دول أخرى في هذا المجال.

3- تشجيع القطاع الخاص في المساهمة في بعض القطاعات التربوية، لأن هذا المصدر يعد مصدراً أساسياً في دعم القطاع التعليمي خصوصاً في الدول المتقدمة.

4- اتباع توجيهات حقيقية لبناء سياسة صحية وطنية وفق تصنيف منظمة الصحة العالمية (WHO) من اجل زيادة المؤشرات الاقتصادية المعتمدة للأنفاق الصحي الحكومي ومواكبة التطورات الحاصلة في العالم من اجل ايجاد بيئة صحية داعمة لتأمين مجتمعا واعياً صحياً لزيادة الانتاجية وتحقيق التنمية المستدامة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (21) عدد (4) 2025

5- تطبيق نظام التأمين الصحي الاجتماعي وفق ضوابط تهدف إلى تفعيل الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في ذات الوقت.

الهوامش والمصادر

1- الصاحب بن عباد. (د.ت). المحيط في اللغة. الوراق للطباعة والنشر.
2- زوبيري، س. (2016). إثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1990-2015) (رسالة ماجستير). جامعة محمد خيضر-بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير،33.
3- زغير، ع. ح. (2023). السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2020) (رسالة ماجستير). جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد،34.
4- Kuznets, S. (1973). Modern economic growth. American Economic Review, 63(3), 247–258.
5- البدراني، ج. أ. ث. (2024). تأثير الضرائب والانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في ماليزيا. مجلة الاقتصاد والدراسات الإدارية, 3(3), 86.
6- فويتشوفسكي، ل.، ووفيتش، ت. (2021). طرق قياس النشاط الاقتصادي للبلد. المجلة الدولية للاقتصاد الجديد والعلوم الاجتماعية, 2(14), 12.
7- رشيد، س.، & عزاز، س. (2019). قياس اثر الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2016). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, (58), 221.
8- عوده، م. ح.، & محمد، أ. ج. (2014). دراسة وتحليل الرفاهية الاقتصادية في العراق للمدة (1975–2011). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, 10(31)،86.
9- بويان، ع. ب. (2019). الانفاق الحكومي على التعليم ودوره في التخصيص الأمثل للموارد البشرية: دراسة حالة الجزائر مع الإشارة إلى تجارب بعض دول (MENAأطروحة دكتوراه). جامعة حسيبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير،93.
10- علي، ك. ر. (1991). أثر التعليم على النمو الاقتصادي: حالة الأردن (رسالة ماجستير). جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،13.
11- سلامة، ي. خ. (2010). اقتصاديات التعليم (الطبعة الأولى). عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
12- جاسم، م.، & عبد، ع. س. (2020). تطور الانفاق الصحي في العراق بحسب مؤشرات منظمة الصحة العالمية (WHO) (2007-2017).مجلة الإدارة والاقتصاد, 43(124), 148.
13- العيساوي، ع. ع. ح. (2017). تقييم هيكل الانفاق الصحي في مستشفيات دائرة صحة النجف الاشرف. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية, 14(3)،873.
14- نافزيجر، و. (2018). التنمية الاقتصادية (هبة عز الدين وياسر عز الدين، ترجم). مصر: دار حميثرا للنشر،467.
15- عبود، س. (2023). الإنفاق الصحي في مصر وتعزيز الصمود في مواجهة الأزمات. مجلة كلية السياسة والاقتصاد, 18(17), 314.
16- المستوفي، ص. ص. (2018). التخطيط لتحسين الخدمات الصحية. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, 15(61), 187.
17- المرسي، م. ع. ح. (2021). انعكاسات الاستثمار في الصحة على التنمية الاقتصادية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية, 11(75), 5.